

تحليل مساهمه هامش الفائدة في ربحية المصارف

Analyzing the Contribution of Margin Interest to The profitability of Banks

م.م. عباس هادي كاطع

مديرية تربية ذي قار

Abbas.hadiah@gmail.com

م. حسن طالب هاشم

الجامعة التقنية الجنوبية

الكلية التقنية ذي قار

Hasan.alkafaji@stu.edu.iq

م.م. موج عباس جاسم

الجامعة التقنية الجنوبية

الكلية التقنية ذي قار

Mawjalhchaimi90@stu.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2021/7/21 تاريخ قبول النشر 2021/9/6 تاريخ النشر 2022/8/1

المستخلص:

يهدف البحث الى معرفة الدور الكبير للقطاع المصرفي في اقتصاديات الدول مهما كان نظامها الاقتصادي، لان هذا القطاع هو القطاع المتخصص بتجميع وتوظيف الاموال، وحيث ان المؤسسات المصرفية (المصارف) تحصل على اكبر مصدر للتمويل وهو الودائع فهي حريصة على ان تجذب اصحاب الودائع من خلال ما تقدمه من دخل وهو معدل الفائدة على الودائع وحسب اجالها ، وحيث اعتادت المصارف على نشاط مصرفي يتلخص بقبول الودائع من مالكيها ومنحها فائدة حسب اجال هذه الودائع لكنها تمنح المستثمرين ورجال الاعمال قروض بفائدة تفوق معدل الفائدة الذي يمنح لا صاحب الفوائد والفرق بين ما يدفع وما يقبض هو هامش الفائدة الذي يشكل ربحية المصارف وكلما زاد الفرق بين ما يدفع وما يقبض يكون العائد افضل ، كما يتأثر نشاط المصارف عموما بالظروف السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية والمحلية ، وبالتالي تتأثر حركة الاستثمار ويقل الطلب على القروض في حالات الكساد ويزداد في حالات الرواج وتبعاً لذلك تتأثر ربحية المصارف ، و يأتي هذا البحث ليتناول مدى مساهمة هامش الفائدة في ربحية المصارف من خلال دراسة حالة ستة مصارف توفرت عنها البيانات للفترة من 2013 – 2017 ، وخرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها ان علاقات الارتباط بين هامش الفائدة وهامش الربح اغلبها علاقات ضعيفة وغير معنوية على مستوى المصارف عينه البحث. وعلاقات التأثير بين هامش الفائدة وهامش الربح ضعيفة وغير معنوية لكل المصارف المبحوثة وكانت من اهم توصيات التي توصل لها البحث ضرورة ازام المصارف التجارية العراقية من قبل المصرف المركزي بالحفاظ على مستوى محدد من رأس المال. وعلى المصارف التجارية العراقية ان تأخذ بعين الاعتبار حجم مخاطر رأس المال التي قد تتعرض لها نتيجة القيام بالإعمال التي تحقق لها الأرباح.

الكلمات المفتاحية: هامش الفائدة ، ربحية المصارف ، هامش الربح

Abstract:

The research aims to find out The banking sector has a great role in the economies of countries, regardless of their economic system, because this sector is the sector specialized in collecting and employing money, and since banking institutions (banks) get the largest source of financing, which is deposits, they are keen to attract depositors through the income they provide, which is The interest rate on deposits is according to their period, and as banks are accustomed to a banking activity that is summarized by accepting deposits from their owners and granting them interest according to the period of these deposits, but they give investors and businessmen loans with interest that exceeds the interest rate that gives no loud interest and the difference between

what is paid and what is received is the interest margin that constitutes The profitability of banks, and the greater the difference between what is paid and what is received, the better the return, and the activity of banks in general is affected by international, regional and local political and economic conditions, and thus the investment movement is affected and the demand for loans decreases in cases of recession and increases in the booms and accordingly affects the profitability of banks. This research aims to deal with the extent of the interest margin contribution to the profitability of banks through a case study of six banks for which data were available for the period from 2013-2017. The most important of them is that the correlation between the interest margin and the profit margin is mostly weak and insignificant at the level of all banks. And the influence relationships between the interest margin and the profit margin are weak and insignificant for all the banks surveyed, and one of the most important recommendations that the research reached was the necessity of obligating Iraqi commercial banks by the Central Bank to maintain a specific level of capital. Iraqi commercial banks must take into account the amount of capital risks that they may be exposed to as a result of doing business that brings them profits.

Key words: interest margin , profitability of banks , profit margin

مقدمة: Introduction

يمثل القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية في أي دولة، حيث يلعب دوراً رئيسياً في نمو ودعم وتطوير الاقتصاد، وتعتبر المصارف التجارية أحد المكونات الأساسية للقطاع المصرفي باعتبارها الوسيط بين المودعين والمقترضين من حيث إيداع الأموال وإعادة استثمارها، وغير ذلك من الخدمات المالية والمصرفية التي تقدمها. ومما لا شك فيه ان المصارف التجارية تعد كثيرة التعرض للمخاطر نتيجة للتطورات التي شهدتها الساحة المصرفية، فالمخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي الا انها تختلف من مصرف لآخر ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية مخاطر رأس المال أو مخاطر عدم كفاية رأس المال، وحيث ان كفاية رأس المال كما هو معلوم يتأثر بمجموعة من العوامل من أهمها عامل الربحية وهو الهدف الرئيسي الذي تسعى الى تحقيقه المصارف التجارية، وبناءً على ما سبق تأتي هذه الدراسة للوقوف على دراسة مخاطر رأس المال المصرفي لمصرفي الوحدة والتجارة والتنمية كعينة من المصارف التجارية العراقية وأثر هذه المخاطر على ربحية المصارف التجارية العراقية. كما يحظى القطاع المصرفي باهتمام كبير في الاقتصاديات الوطنية ، وذلك من خلال ما يقوم به هذا القطاع من دور واضح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و ذلك بالمساهمة في تقديم التسهيلات المصرفية للوحدات الاقتصادية العاملة ضمن الاقتصاد الوطني للدولة المعنية ، ومن اجل قيام هذا القطاع بدوره يحتاج الى الدعم والاسناد الحكومي وذلك بإصدار تشريعات تنظم النشاط المصرفي وتمكنه من ممارسة نشاطه بحرية تامة ضمن شروط المصلحة العامة للدولة ، ومن اجل الاستمرار في نشاط هذا القطاع الذي يعتمد في تحقيق الإيرادات على ما يقدم من تسهيلات مصرفية ،مقابل فوائد على القروض التي تقدمها المصارف وما تقدمه الى اصحاب الودائع التي تشكل نسبة كبيرة مما في حوزة المصارف من اموال تستخدم في عمليات التخصيص او الاقتراض حيث يزداد الاقتراض خلال الرواج الاقتصادي وتوفر الفرص الاستثمارية وهو ما يعمل على زيادة الإيرادات ، الا ان للظروف والمتغيرات الدولية والمحلية اثرها في النشاط المصرفي و في اسعار الفائدة على القروض وبالتالي ما تحصل عليه المصارف من ايراد او ربحية من مساهمة هامش الفائدة وحيث تعرض العراق الى ظروف استثنائية من حروب وحصار واحتلال ، كان لذلك اثر كبير على معاناة القطاع المصرفي في العراق ،

وينصب اهتمام البحث على تحليل هذه المساهمة لهامش الفائدة وما كان دورها في ربحية المصارف وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول:

منهجية البحث والدراسات السابقة

اولاً: منهجية البحث:

1- مشكله البحث:

من المهام الاساسية لأداره المصارف التجارية هي ادارة الموجودات والمطلوبات بالشكل المناسب الهادف الى تحقيق اكبر هامش فائدة ، وذلك من خلال التوسع في منح القروض للمشاريع الاستثمارية للحصول على اكبر ما يمكن من الفوائد التي تسبب في رفع هامش الفائدة من خلال الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة وبذلك فأن مشكلة البحث تتمحور حول سعر الفائدة الذي له دور كبير في تحديد ربحية المصارف او خسارتها في ظل الظروف والمتغيرات العالمية والداخلية غير المستقرة الامر الذي يجعل من البيئة الداخلية ، بيئة استثمار طاردة وهو ما يؤثر على ايرادات القطاع المصرفي لانخفاض الاقتراض في ظروف كهذه وبالتالي تتلخص مشكلة البحث بمدى وضوح العلاقة بين هامش الفائدة وبين هامش الفائدة لمجموعة المصارف المبحوثة. تعرض العراق إلى صدمات اقتصادية متمثلة بعجز الموازنة العامة للدولة والناجم أساساً عن انخفاض أسعار النفط وكذلك العمليات العسكرية على داعش، وما ترتب على ذلك من تأثيرات وتداعيات جمة انعكست بشكل أو بآخر على نتائج أعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولا سيما القطاع المصرفي العراقي.

2- اهمية البحث:

تتبع اهمية البحث من العنوان نفسة الذي يهتم بتحليل الفوائد المدينة والفوائد الدائنة وايجاد هامش الفائدة ، اذ يعد هامش الفائدة دليلاً على كفاءة ادارة الاعمال المصرفية واهتمام الادارة في تحقيق الارباح . ولما للتسهيلات المصرفية من دور فاعل في تنشيط الاستثمار وانعكاس ذلك على ربحية المصارف، اذ ان النشاط التقليدي للمصارف بالأساس هو استلام الودائع من مالكيها والاحتفاظ بها، حيث يتم استعمالها في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الاخرى الى المستثمرين ورجال الاعمال من الذين يبحثون عن الفرص الاستثمارية ويحاولون الدخول فيها سعياً وراء الارباح المجزية جراء التنازل عن الاستهلاك الانبي واعتماد الاستثمار انتظاراً للعوائد المستقبلية ، وعلى وفق ذلك كلما ازدادت القروض يعني ازدياد للعوائد المصرفية . وكذلك ان القياس وتحليل هذه العوامل الداخلية والخارجية مهم ومفيد للكشف عن أهميتها ونسبها. تأثيرها على الأرباح والأداء المصرفي ودورها في توجيه السياسات المصرفية والإدارة وتفعيل النشاط المصرفي.

3- اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي:

أ - قياس الربحية في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة.

ب - تحليل العلاقة بين مساهمة هامش الفائدة وربحية المصارف.

ت - وضع المقترحات التي يمكن من شأنها ان تساهم في تجنب الخسارة التي من الممكن ان يتعرض لها المصرف.

4-فرضيات البحث:

الفرضية التي يقوم عليها البحث هي :

لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين هامش الفائدة وهامش الربح.

5-الاساليب المستخدمة في البحث :

1 - المتوسط الحسابي

يستخرج الوسط الحسابي بالمعادلة الآتية:

المتوسط الحسابي = مجموع القيم / عددها

وبالرموز: $M = (س1 + س2 + س3 + ... + سن) / ن$

حيث إن:

م: المتوسط الحسابي.

س: قيم معطاة.

ن: عدد القيم.

$\bar{X} = \sum X / N$ هو متوسط المجموعة ويستخرج بقسمة المجموع على عدد العينة.

حيث إن :

$\bar{M}$: المتوسط الحسابي.

$\sum X$: مجموع القيم المعطاة.

N :عدد القيم.

2 - معامل الارتباط:

الارتباط من المقاييس المهمة الذي يقيس العلاقة بين متغيرين وهل ان التغير الذي يحصل في احدهما يؤثر على المتغير الاخر في اتجاه معين سواء كان بالزيادة او النقصان فاذا كان التغير الناتج عن التاثر بالمتغير الاخر بنفس الاتجاه يكون الارتباط طردي واذا كان عكس الاتجاه تكون العلاقة عكسية وتتراوح قيمته بين +1 و-1 ويحسب الارتباط وفقا للمعادلة الآتية:

$$R = \frac{n(\sum xy) - (\sum X)(\sum Y)}{\sqrt{\{N\sum X^2 - (\sum X)^2\} \{N\sum Y^2 - (\sum Y)^2\}}}$$

R = معامل الارتباط

X = المتغير الاول

Y= المتغير الثاني

3- الانحدار الخطي البسيط:

مقياس احصائي يقيس العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والثاني معتمد ويحسب هذا التأثير بالمعادلة الآتية:

$$Y = a + bx + e$$

حيث ان: y

y = متغير مستقل

ثانياً: الدراسات السابقة

1 - دراسة (العلي: 2012) (العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة دراسه تطبيقيه على بعض المصارف التجارية السورية)

تناولت الدراسة تحديد العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة في المصارف التجارية حيث اجريت الدراسة على ست مصارف من المصارف المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية للفترة من 2006 - 2010 المتمثل في هامش سعر الفائدة للمصارف التجارية، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشر المصاريف التشغيلية، ومؤشر حقوق الملكية، ومؤشر القروض، ومؤشر حجم المصرف، ومؤشر الحصة السوقية، ومؤشر النمو، ومؤشر معدل التضخم، ومؤشر سعر الصرف. اختبار نموذج الدراسة ضمن السلسلة الزمنية والقطاعية لبيانات المصارف التجارية السورية من خلال النموذج الخطي ومن أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين هامش سعر الفائدة والعوامل الآتية: مؤشر المصاريف التشغيلية، ومؤشر القروض.
 - وجود علاقة طردية ضعيفة بين هامش سعر الفائدة ومؤشر النمو ومؤشر التضخم ومؤشر الحصة السوقية.
 - وجود علاقة عكسية ذات دلالة بين هامش سعر الفائدة ومؤشر حقوق الملكية ومؤشر سعر الصرف.
 - وجود علاقة عكسية ضعيفة بين هامش سعر الفائدة وعامل الحجم للمصرف.
- وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها العمل على تحسين الاداء.

2-دراسة (سلمان: 2013) (استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية)

ركزت هذه الدراسة على ربحية المصارف من زاوية العوامل المؤثرة في الربحية من خلال النسب المالية، لخصت الدراسة مشكلة البحث في مدى معرفة وإدراك العوامل التي تؤثر في ربحية المصارف التجارية مثل حجم الملكية وحجم الموجودات والمديونية والسيولة وهذه عوامل جميعها مؤثرة في ربحية المصارف وركزت الدراسة في اهدافها على التعرف على اهم العوامل المؤثرة ومقدار التأثير والمساهمة في ايجاد الحلول ورفع كفاءة المصارف وتحسين ادائها واستند البحث الى فرضية مفادها- تساعد النسب المالية في التعرف على اهم العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية- وخلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود تأثير لهذه العوامل ولكن هذا لتأثير متفاوت بشكل نسبي.

3-دراسة (الحسين وحمدان، 2018) (العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية)

تناولت هذه الدراسة اهم العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة العاملة في سوريا للفترة من 2009 - 2015 وحيث كانت مشكلة البحث تتلخص بمجموعة من التساؤلات حول العلاقة بين الربحية ونسبة المديونية وحجم المصرف وحقوق الملكية والسيولة وصافي العوائد ومخصص التسهيلات الائتمانية ، وهدفت الدراسة الى معرفة ربحية المصارف الخاصة التي عملت خلال الفترة المذكورة ،حيث بنيت الدراسة على فرضية مفادها عدم وجود علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين الربحية ومجموعة من المتغيرات التي تم ذكرها بهذه الدراسة، واعتمدت تحليل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد وخرجت بمجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود

علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين العائد على حق الملكية والسيولة وكذلك الموجودات والسيولة وعدم وجود هذه العلاقة مع متغيرات اخرى.

4 - دراسة (نوري وسعيد، 2017) (استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية)
هدف البحث الى قياس أثر مخاطر رأس المال على ربحية المصرفية لمصرفي الأردن والى القاهرة عمان، وذلك للفترة (2014-2010)، باستخدام مؤشرات لكل من مخاطر رأس المال والربحية المصرفية، وقد توصل نتائج البحث الى عدم وجود تأثير لمخاطر رأس المال مقاسة بنسبة رأس المال الممتلك الى الودائع ورأس المال الممتلك الى إجمالي الأصول ورأس المال الممتلك الى القروض الكلية والقروض الى الودائع، على الربحية المصرفية المقاسة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الودائع.

5 - دراسة (Ngango, Asia: 2015)

Electronic Banking and Financial Performance of Commercial Banks in Rwanda: A Case Study of Bank of Kigali.

عنوان البحث الصيرفة الإلكترونية والأداء المالي للبنوك التجارية في رواندا: دراسة حالة بنك كيغالي. طبيعة الدراسة رسالة ماجستير في إدارة الأعمال. الغرض من هذا البحث هو دراسة مساهمة استخدام الصيرفة الإلكترونية في الخدمات المصرف على أداء المؤسسات المصرفية في رواندا. هدف الدراسة تجدر الإشارة إلى أن الخدمات المصرفية الإلكترونية تلعب دورا كبيرا في الأداء المالي للبنوك في رواندا. إن أدوات الصيرفة الإلكترونية المختلفة مثل **ATM** ، والدفع المباشر، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والدفع ببطاقة الخصم، والدفع الإلكتروني للشيكات الإلكترونية له تأثير كبير على أداء المصرف لأنه يزيد من الربحية، و معدل العائد على الاستثمار على الأسهم والقروض، ويحسن من جودة إدارة المصرف وزيادة الأصول المصرفية وتعزيز نمو وتوسع المصرف. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة حيث أغلب الدراسات السابقة أجريت في بيانات اقتصادية مختلفة، وكذلك في فترات زمنية مختلفة وحسب رأي الباحث يتميز بحثنا هذا عن الدراسات السابقة حيث تطرقنا الى هامش الفائدة من خلال تحليل عدة بيانات للمصارف العراقية للمدة من 2013 - 2017 كما اولى العراق خلال السنوات الخيرة لتطوير وتنمية السوق المالية من خلال تهيئة اهتماما متزايدا واصالح البيئة القانونية، وتحرير حركة رأس المال ، والبدء بتطبيق مبدأ الفصاح والشفافية، انطلاقا من الدور الذي تلعبه هذه السوق في حشد المدخرات وتوجيهها للمجالات الاستثمار المتاحة، وتوفير التمويل والخدمات المختلفة التي تساعد في تطوير السوق المالية خاصة والاقتصاد الوطني عامة، وتضم المؤسسات المالية الساندة للجهاز المصرفي العراقي.

المبحث الثاني: هامش الفائدة وربحية المصارف - أطار مفاهيمي

اولاً: هامش الفائدة:

هامش الفائدة هو الفرق بين ما تحصل عليه المصارف من دخل الفوائد على القروض وما يتم دفعه من مصاريف الى اصحاب الودائع من المودعين باختلاف فئاتهم واصنافهم، وان ارتفاع الهامش له اهمية كبيرة على مستوى اداء المصارف، وهو يتأثر بعدة عوامل داخلية خاصة بالمصرف وله السيطرة عليها في ادارة كفوّه واخرى خارجية ليس للمصرف السيطرة عليها ولكن في كل الحالات للإدارة الكفوة دور كبير في نجاح المصارف من خلال تحقيق اهدافها وتحقيق معدل عائد مرضي ومقبول. ففي حال ارتفاع سعر الفائدة على الودائع سوف ينعكس ذلك بالزيادة

على أسعار الفوائد على القروض الممنوحة لتمويل الاستثمارات، هذا يدفع المستثمرين إلى الحصول على التسهيلات من الخارج وهنا يا تي دور الادارة للتوفيق بين التسهيلات المصرفية للمستثمرين الذي يرغبون في الحصول على التمويل وبين ادارة المصرف التي تسعى الى زيادة العائد من خلال الارباح التي يتم تحقيقها وبحسب صافي هامش الفائدة حسب المعادلة الاتية: (Rose & Syivia: 2008. 171)

$$\text{Net Interest Margin} = \text{Interest Income} - \text{Interest expenses} / \text{Total Assets}$$

ويتأثر هامش الفائدة اولا بمستوى اسعار الفائدة ومستوى المصاريف وبحجم الموجودات ايضاً فعندما تكون اسعار الفائدة مرتفعة والمصاريف منخفضة يكون البسط مرتفعاً. وعندما تكون الموجودات مرتفعة سيكون هامش الفائدة منخفضاً والعكس صحيح اي ان حجم الموجودات كمقام في المعادلة له تاثير كبير على ناتج هامش الفائدة وبمعنى اخر ان الانخفاض فيه قد لا يكون بسبب انخفاض سعر الفائدة او زيادة المصاريف وانما بسبب حجم الموجودات عندما تكون مرتفعة.

(Rose & Syivia: 2008.171)

ثانياً: ربحية المصارف:

1- مفهوم الربحية:

تشكل الارباح هدفا مهما من اهداف النشاط المصرفي ليس في المؤسسات المصرفية بل في كل الوحدات الاقتصادية في اي اقتصاد وطني وهي معبر ايضا عن الكفاءة الاقتصادية والربح هو المتبقي من الايرادات بعد طرح التكاليف. (الجبوري: 2019, 277)

وتعرف الربحية على انها العلاقة بين الارباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي شاركت في تحقيق هذه الارباح وتعتبر الربحية هدفا للمصرف ومؤشر لقياس كفاءته وتقاس الربحية من خلال العلاقة بين الارباح والمبيعات او من خلال العلاقة بين الارباح والاستثمارات التي ساهم في تحقيقها " (بن ختو: 2018 , 3)
و تعد ربحية المصارف امر مهم جدا لبقاء المصرف واستمراره وتعتبر الربحية مصدر الثقة لكل من المقترضين والمودعين وتلجأ المصارف الى تعظيم ربحيتها من خلال استقطابها اكبر قدر من الودائع ومصادر الاموال بأقل تكلفة ممكنة ومن ثم تشغيل هذه الاموال على شكل تسهيلات ائتمانية واستثمارات تعود على المصرف بأكبر قدر ممكن من الأرباح. (محمد: 2014 , 541-542)

2- اهمية الارباح للمصارف:

تعتبر الارباح ضرورية لمواجهة المخاطر المتنوعة التي تواجه لها المصارف ،وتكون الارباح مهمة لمالكي المصرف اذ تزيد من قيمة استثماراتهم وثرواتهم ،وتقيس الارباح كفاءه العمل المبذول، وتعتبر الارباح مهمة للحصول راس المال اللازم وذلك من خلال اعاده استثمار الارباح وتمثل احد طرق التمويل الذاتي وتشجيع مالكي رؤوس الاموال على الاكتتاب وكذلك اعطاء المساهم عائد مناسب يرفع من ثقته المساهم في المصرف ، وتعطي الارباح مؤشر قوي للجهة المراقبة بأن المصرف يعمل في الاتجاه الصحيح.(حمد: 2017 , 410) وبحسب هامش الربح بالمعادلة الاتية: (Rose & Syivia: 2008.174)

هامش الربح الصافي = صافي الدخل / إجمالي إيرادات التشغيل.

وتعتمد الإيرادات التشغيلية للمصارف على كفاءة إدارة المصرف ومستوى الظروف السياسية والاقتصادية ومدى توفر الفرص الاستثمارية التي تدفع المستثمرين إلى اللجوء إلى المؤسسات المصرفية للحصول على القروض بهدف استثمارها وتبعاً للبيئة الاستثمارية ما إذا كانت آمنة أو غير آمنة إذ إن راس المال يبحث عن البيئة الآمنة. (Rose)

&Syviva: 2008,174

ثالثاً: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف:

هناك مجموعه من العوامل الخارجية والداخلية تؤثر على ربحية المصارف وتتمثل في الآتي:

1- الظروف السياسية والاقتصادية:

يعد الاستقرار السياسي والاقتصادي في أي دولة مصدر أمان للاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي ومعلوم أن لهذه الاستثمارات انعكاسات إيجابية في حال تحققها وعكس ذلك فإن عدم الاستقرار سياسياً واقتصادياً أدى ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية للبحث عن بيئة آمنة خارج البلد وهناك أمثلة كثيرة . لذا فإن هذا الاستقرار ضروري ومهم لكل القطاعات الاقتصادية وأبرزها قطاع المصارف لعلاقة ذلك في النشاط المصرفي والدخل الذي تحصل عليه هذه المصارف من خلال تقديم التسهيلات المصرفية. (الجبوري: 2019. 276)

3- معدل التضخم:

في كل الاقتصاديات يوجد تضخم لكن حجم هذا التضخم يختلف نسبياً من دولة إلى أخرى وحسب قدرتها في السيطرة على معدلاته وهو ينتج عن أسباب مختلفة منها داخلية وأخرى خارجية كحالة الاستيراد بكلف مرتفعة من المنشئ ، ينعكس ذلك على مستوى الأسعار وبالتالي سيؤدي إلى تحديد التبادلات المالية والأنشطة الاستثمارية. (الحسين ومأمون: 2016، 83)

4- أسعار الفائدة:

إن ارتفاع أسعار الفائدة قد يحدد المقترضين ويقلل من إقبالهم على القروض صحيح إن ارتفاع الفائدة على القروض التي تقدمها المصارف يعود على المصارف بربحية أعلى لكنه يقلل من إقبال المستثمرين ورجال الأعمال على الاقتراض ونبعا لذلك تتأثر ربحية المصارف. (الحسين ومأمون: 2016، 83)

5- حجم السيولة:

تعد السيولة المتوفرة لدى المصرف عاملاً مهماً من العوامل التي تعزز إمكانية إدارة المصرف لتقديم التسهيلات المصرفية لرجال الأعمال والمستثمرين وفي ذات الوقت يعد توفر السيولة فوق المستويات المطلوبة إخفاق في الاستثمار بمعنى آخر إن إدارة المصرف لم تتمكن من استثمار ما لديها من سيولة ولذلك فإن مهمة المدير المالي هي الموازنة بين السيولة والربحية بمعنى آخر يستثمر ماله من سيولة في الاستثمارات التي تحقق عوائد مرضية وفي ذات الوقت يحرص على أن تكون السيولة متوفرة أو يمكن توفيرها عند الطلب ولذلك يفضل الاستثمار في الأوراق المالية سريعة التحول إلى نقد. (الحسين ومأمون: 2016، 83)

6- حجم الودائع:

تشكل الودائع أكبر الفئات الموجودة في هيكل التمويل بالنسبة للمصارف أي إن المصارف تحصل على هذه الأموال من الوحدات المدخرة وهي ثلاث الدولة ومنشآت الأعمال والأفراد أو العوائل وبالتالي هي أموال تعود

للغير وتدفع المصارف على هذه الودائع فائدة سنوية حسب اجال الودائع وبقدر ما تكون بحجم مقبول يمكن المصارف من تقديم التسهيلات المصرفية. (الحسين ومأمون: 2016، 83)

المبحث الثالث:

تحليل هامش الفائدة وهامش الربح:

اولاً: تحليل هامش الفائدة:

يبين الجدول رقم (1) هامش الفائدة للمصارف المأخوذة: وقد تفاوت متوسط هامش صافي الفائدة لهذه المصارف. والسبب يرجع الى الظروف الاقتصادية المتأثرة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الفترة التي اعقبت عام الاحتلال في العراق وقد بلغ اعلى متوسط لهامش الفائدة لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغ 8.8% يليه مصرف الخليج حيث كان المتوسط 8.4 % وكان الفرق في المتوسط بين مصرف الخليج والمصرف التجاري العراقي 0.01 حيث بلغ المتوسط 8.3% اي ان مصرفي الخليج والتجاري العراقي يقتربان من بعض في هامش الفائدة. وكان أدنى هامش فائدة من نصيب المصرف المتحد للاستثمار حيث كان 4.9 %. وبالتأكيد ان لتقلبات اسعار الفائدة والظروف الاقتصادية غير المستقرة المحددة للاستثمار تؤدي الى انخفاض الطلب على القروض لعدم امكانية الاستثمار في بيئة قلقة وهذا ينعكس بالضرورة على ماله علاقة بحجم القروض المطلوبة لا اغراض الاستثمار وتبعاً لذلك يتأثر ايراد المصارف من دخول الفوائد على القروض وهكذا كانت حالة المصارف العينة للظروف التي يمر بها العراق. كما يعتمد النشاط المصرفي على عوامل متعددة من بينها حجم المصرف المتمثل بالموجودات والسيولة بشكل اساسي وكفاءة ادارة المصرف ومدى قدرتها على ادارة النشاط الاستثماري للمصرف واعتماد استراتيجيات جاذبة للودائع من خلال الفائدة المشجعة كما يعتمد على البيئة الاستثمارية المشجعة على الاستثمار وبالتالي ازدياد الطلب على القروض.

جدول رقم (1) هامش الفائدة للمصارف العراقية عينه الدراسة للمدة (2013-2017)

ت	اسم المصرف السنة	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
1	مصرف التجاري العراقي	8.4	8	8	8	9	8.3
2	مصرف الشرق الأوسط	6.8	7.4	8.7	10.1	10.8	8.8
3	مصرف التنمية الدولي	8.5	8.5	6.5	6.5	6.5	7.5
4	المصرف المتحد للاستثمار	3.1	6.5	5	5	5	4.9
5	المصرف الاهلي العراقي	7	7.2	7.8	9.8	8.1	8
6	المصرف الخليج التجاري	7.2	7.1	7.9	8.9	10.6	8.4

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية

ثانياً: تحليل الربحية:

يبين الجدول (2) هامش الربح للمصارف المبحوثة للفترة من 2013 - 2017 ومن خلال مراجعة متوسطات هامش الربح لهذه المجموعة ، كان اعلى متوسط لمصرف التنمية حيث بلغ 39% وهو اقل من هامش الربح لسنة 2015 والبالغ 49% لذات المصرف وكان اقل هامش ربح لهذا المصرف على مستوى السنوات هو لسنة 2017 اذ بلغ متوسط المدة 31 % يليه المصرف الاهلي العراقي وكان متوسط المدة 33% في حين كان اعلى هامش ربح على مستوى السنوات لهذا المصرف هو لسنة 2015 حيث بلغ المتوسط لهذه السنة 62% وادنى هامش ربح كان للمصرف التجاري العراقي بلغ 5% على مستوى السنوات و كان اعلى متوسط لسنة 2016 بلغ 12% ، ويعد هذا الهامش شاذاً بالمقارنة بهامش الربح للمصرف للسنوات الاخرى ، وربما يكون ذلك ناتجاً عن تركز النشاط المصرفي للمصرف وبالمقارنة مع هوامش ارباح بعض المصارف لهذه السنة والتي كانت جيدة، واجمالاً تشير النتائج الى تأثر النشاط المصرفي خلال المدة 2003 - 2017 وهي مدة تقع ضمن الفترة التي اعقبت عام الاحتلال في سنة 2003 وهي فترة اتسمت بعدم الاستقرار في مختلف المجالات. مما يتطلب العمل على تأمين البيئة الاستثمارية للمستثمرين ورجال الاعمال سواء اكان من القطاع الخاص او الاستثمار العربي والاستثمار الاجنبي لما له من اهمية كبيرة ليس على مستوى النشاط المصرفي وتحقيق العوائد المقبولة والناجمة عن تزايد الطلب على القروض وانما ينعكس بأثار ايجابية على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وتوفير فرص العمل مساهمة في القضاء على البطالة التي مشكلة سياسية واقتصادية تعاني منه بعض الدول ولها اثارها المقلقة للحكومات.

ومن ملاحظة الجدول رقم (3) الذي يتضمن الارباح المتحققة على مستوى السنوات للمصارف المجموعة او كمتوسط المدة يلاحظ الاتساق هامش الربح بمعنى ان هامش الربح يكون عالياً عندما يكون ربح المصرف مرتفعاً والعكس صحيح. ولكن الفترة التي خضعت للدراسة كانت فترة مليئة بالأحداث المؤثرة على الحالة الاقتصادية العامة للبلاد والقطاع المصرفي من اولى القطاعات التي تتأثر بالاحداث والمتغيرات التي تحصل في البلاد كما للمتغيرات والاحداث الدولية والاقليمية اثار بارزة على النشاط المصرفي.

جدول رقم (2) هامش الربح للمصارف العراقية عينه الدراسة للفترة (2013-2017)

مصرف/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	0.008	0.053	0.06	0.12	0.028	0.05
المصرف الشرق الأوسط	0.37	0.10	0.12	0.04	0.14	0.15
المصرف التنمية	0.35	0.49	0.41	0.38	0.31	0.39
المصرف المتحد	0.42	0.46	0.44	0.05	0.17	0.31
المصرف الاهلي العراقي	0.42	0.19	0.62	0.39	0.43	0.33
مصرف الخليج	0.54	0.44	0.15	0.25	0.23	0.32

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية.

جدول رقم (3) الارباح السنوية للمصارف العراقية عينه الدراسة للمدة (2013- 2017)

مصرف/السنة	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط
المصرف التجاري العراقي	887001724	92145183886	724463700	77577912000	10060154000	2099488992
مصرف الشرق الاوسط	20875713679	3605722835	5420512717	1232449000	1176040400	64620877262
مصرف التنمية	24281444473	28880298660	17154698012	15709050000	1208594200	17446817069
مصرف المتحد	30139437000	21636184749	19831113580	1058973403	3130871887	15159316124
المصرف الاهلي العراقي	13874430379	6947167704	202963611	235018000	2911630000	51522839705
مصرف الخليج	47451841795	36146585353	9899903430	3409833885	5870759034	20555784699

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على الكشوفات المالية.

ثالثاً: التحليل الاحصائي:

يهدف التحليل الاحصائي بجزئية تحليل الارتباط وتحليل الانحدار وهما يعنيان بالعلاقة بين المتغيرات اي ان العلاقة تؤدي الى التأثير بالمتغير الاخر في حالة حصول تقلبات في المتغير الاول اي ان العلاقة تؤدي الى تأثير متغير بمتغير اخر فحصول تقلب في أحدهما يؤدي الى تأثير المتغير الاخر وحسب مستوى علاقة الارتباط بين المتغيرات ولهذا يكشف هذا التحليل معرفة مدى تأثير هامش الربح بهامش الفائدة. وهو تحليل يهدف منه المحلل الى التعرف على مستوى الارتباط ومقدار التأثير من اجل اتخاذ القرارات المناسبة والسياسات التي تعالج هذه التقلبات والمؤثرات ، ومن الجدول 4 يتبين ان اقوى علاقة ارتباط كانت لمصرف الشرق الاوسط اذ بلغت 60.9% في حين كان $R^2 = 37.1\%$ وهذا يعني ان هامش الفائدة يؤثر في هامش الربح بنسبة 37.1% وبمستوى معنوية 27.6% يليه المصرف التجاري العراقي حيث كان معامل الارتباط 57.2% و مقدار التأثير في هامش الربح 33.2% اي ان نسبة التأثير هي 33.2% لهامش الفائدة في هامش الربح وبمستوى معنوية 31.3% وكانت العلاقة للمصرف المتحد للاستثمار هي الادنى على الاطلاق اذ بلغت 0.003 ومستوى او نسبة تاثير ضعيفة جدا بلغت $R^2 = 0.000006$ ببين مستوى معنوية 99.6% وهو اضعف معنوية لعلاقة الارتباط والانحدار وخلاصة القول ان علاقة الارتباط والتاثير ضعيفة بين هامش الفائدة وهامش الربح وهذا يعني صحة الفرضية

جدول رقم (4) المقاييس الاحصائية للمصارف العراقية عينه الدراسة للمدة (2013-2017)

المصرف	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	R	R2	ستوى المعنوية
المصرف العراقي التجاري	هامش الربح	0.092	0.572	0.332	0.314
	هامش الفائدة	8.28			
مصرف الشرق الاوسط	هامش الربح	0.15	0.609	0.371	0.276
	هامش الفائدة	8.76			
مصرف التنمية الدولي	هامش الربح	0.388	0.430	0.185	0.470
	هامش الفائدة	7.3			
لمصرف المتحد للاستثمار	هامش الربح	0.228	0.003	0.00000	0.996
	هامش الفائدة	4.92			
المصرف الاهلي العراقي	هامش الربح	0.426	0.101		0.872
	هامش الفائدة	7.98			
مصرف الخليج	هامش الربح	0.262	0.228	0.052	0.713
	هامش الفائدة	8.34			

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على تطبيق المعادلات الاحصائية

المبحث الرابع:

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- تفاوت هامش الفائدة للمصارف المبحوثة وكان اعلى هامش فائدة لمصرف الشرق الاوسط وادنى هامش فائدة للمصرف المتحد للاستثمار .

2- تفاوت هامش الربح للمصارف المبحوثة وكان اعلى نسبة هامش ربح كان للمصرف الاهلي العراقي ادنى هامش ربح لمصرف الشرق الاوسط.

3- كانت علاقات الارتباط بين هامش الفائدة وهامش الربح اغلبها علاقات ضعيفة وغير معنوية على مستوى المصارف كافة.

4- كانت علاقات التأثير بين هامش الفائدة وهامش الربح ضعيفة وغير معنوية لكل المصارف المبحوثة

5- ثبوت صحة الفرضية القائلة لا توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين هامش الفائدة وهامش الربح.

ثانياً: التوصيات:

- 1- يجب على المصارف عموماً والمصارف التي تم بحثها للفترة المذكورة ان تعمل في البحث عن استثمارات في أنشطة اقتصادية أخرى، في حالات الكساد وانخفاض الطلب على القروض ، بسبب عدم توفر الفرص الاستثمارية او عدم توفر بيئة استثمارية مناسبة .
- 2- وضع استراتيجية لجذب الودائع من خلال سياسة توازن بين حجم الودائع والطلبات على القروض ومعدل الفائدة الذي يمنح للمودعين والفائدة على القروض الممنوحة.
- 3- ضرورة إلزام المصارف التجارية العراقية من قبل المصرف المركزي بالحفاظ على مستوى محدد من رأس المال.
- 4- على المصارف التجارية العراقية ان تأخذ بعين الاعتبار حجم مخاطر رأس المال التي قد تتعرض لها نتيجة القيام بالإعمال التي تحقق لها الأرباح.
- 5- يوصي الباحث بالإفصاح عن معدلات كفاية رأس المال ضمن التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية العراقية.

المصادر

المصادر العربي:

- 1- ابو زعيتر، باسل جبر حسن "العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العامل في فلسطين " الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير ، 2006.
- 2- العلي ، احمد "العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة دراسه تطبيقيه على بعض المصارف التجاريه السوريه " مجلة جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونيه ، المجلد (28)، العدد الثاني ، 2012.
- 3- بن ختو، الطاهر "محددات الربحية في البنوك التجارية دراسة حاله بنك (BNA-BEA-AGB- SGA) خلال الفترة 2009- 2016" مذكره ماستر أكاديمي 2018.
- 4- الجبوري ، عبد العزيز شويش، ادارة المصارف – مدخل تطبيقي، بغداد، 2019.
- 5- الحسن ومأمون، بسام ومأمون، العوامل المثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية ، مجلة جامعة البعث ، سوريا، المجلد 38 ، العدد 33 ، 2016.
- 6- الحسين وحمدان، بسام ومأمون،" العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية"، المجلد 38، العدد 44، 2018.
- 7- حمد، خلف محمد "مخاطر السيولة واثارها على ربحية المصارف التجارية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثاني والخمسون، 2017.
- 8- الراوي، خاشع محمود، المدخل الى الاحصاء، مطبعة جامعة الموصل، الموصل، 1989.
- 9- سلمان، عماد عبد الستار "استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية" ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد الثاني ، 2013 .
- 10- محمد، علي محمود "سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية (دراسة حالة مصرف سورية والمهجر ش.م.م)"مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد30- العدد الاول ، 2014.

المصادر الإنكليزي:

- 1-Cetin , Huseyin . Journal of Advanced Management Science , The Impact of Non – Interest on Bank’s profitability ,vol 6, No 3, 2018.
- 2-Rose,+peter&Hudg ins, syivia, Bank Management& Financial Syivia
- 3-Banco de . Espaha, The Impact of the interest Rate level on Bank profitability and .balance sheet structure